الائتلاف يعتبر نتائجه على الملف السوري «ثانوية».. والإخوان: سيجعل «المنطقة أكثر خطورة»

أطياف من معارضة الداخل ترحب بالاتفاق النووي الإيراني: سيدفع باتجاه الحل ويسرع بتشكيل التحالف ضد الإرهاب

الوطن - وكالات

رحبت عدة قوى وأحزاب سورية معارضة أمس بتوقيع «الاتفاق النووي» بين إيران والقوى الكبرى أول من أمس في العاصمة النمساوية فيينا، واصفين إياه بـ«التطور التاريخي الذي سيدفع باتجاه إيجاد حل للأزمة السورية»، فيما رأت تيارات معارضة أخرى ومجموعات مسلحة متشددة أن «الاتفاق سيجعل المنطقة أكثر خطورة».

وفي تصريحات خاصة لـ«الوطن»، قال الأمين العام لهيئة العمل الوطني الديمقراطي المعارضة محمود مرعي: إن «التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني مع ٥+١ يشكل حدثاً مهماً جداً على المسار السوري خاصة»، مشيراً إلى أن «إيران أصبحت لاعباً إقليمياً مهماً بالمنطقة».

وأضاف: إن «هذا يدفع باتجاه إيجاد حل سياسي الأزمة السورية وان إيران سوف تلعب دوراً مهماً لهذا الاتجاه». ورأى مرعي «أن الاتفاق سيكون له تأثير على حل أزمات المنطقة في سورية والعراق واليمن».

وفيما إذا كان الاتفاق سيعجل بتشكيل التحالف الإقليمي الدولي ضد الإرهاب الذي دعت إليه روسيا قبل أيام، قال مرعي «تشكيل حلف إقليمي لمحاربة الإرهاب أصبح ضرورة والاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي سوف يعيد لإيران دورها الإقليمي والدولي وهذا سوف يسرع بتشكيل هذا الحلف».

بدوره، رحب حزب «الإرادة الشعبية» المعارض بالاتفاق النووي الإيراني، وقال الحزب في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه: إن هذا «الحدث هو تطور تاريخي يأتي في سياق تثبيت ميزان القوى الدولي والإقليمي الجديد المناهض لسياسة الإملاءات الأميركية والصهيونية»، معتبراً أنه «تحول نوعي في إطار الصراع مع الكيان الصهيوني على المستوى الإقليمي، كما من شأنه أن يفتح الباب أمام فك استعصاء جميع ملفات المنطقة باتجاه إيجاد حلول سلمية لها، ومن بينها ملف الأزمة السورية، بالتوازي مع إيجاد إمكانية لتفعيل تنسيق إقليمي مجدٍ في مواجهة الإرهاب الداعشي وأشباهه». واعتبر الحزبُ أن «الانزعاج والاضطراب الذي يسود الكيان الصهيوني اليوم من جراء توقيع «النووي الإيراني» يعود جذره إلى طبيعته الفاشية التي يكرسها حكامه السياسيون والعسكريون الذين يعدون جزءاً لا يتجزأ من رأس المال المالي العالمي، والذي يأتي اتفاق اليوم ليدشن تخفيضاً كبيراً في الدور الوظيفي التقليدي لهم ولكيانهم، بوصفه منصة متقدمة لتنفيذ السياسات الإمبريالية في المنطقة».

وأضاف الحزب: إن «ما أعلن عنه في فيينا يمثل ضربة كبرى لقوى الفاشية والحرب، وانتصاراً نوعياً لشعوب المنطقة في مواجهة سياسات الهيمنة الإمبريالية».

وأشار إلى أن «اضطرار قوى الغرب، وفي مقدمتها واشنطن، رغم كل تلكئها ومماطلتها وذرائعها، لإقرار حق طهران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، هو نقلة جديدة في بدايات خروج تلك القوى من حالة الإنكار التي تعاني منها، نتيجة التحولات في ميزان القوى العالمي، الذي لم تعد فيه قطباً أوحد سائداً ومهيمناً، تلك الحالة التي بدأت مع واشنطن في المرحلة الجديدة في أول فيتو مزدوج استخدمته موسكو وبكين في مجلس الأمن الدولي بخصوص سورية في نهاية ٢٠١١». وأشار البيان إلى أن «أول مكاسب الشعب الإيراني من الاتفاق الجديد هو في إمكانية تحول بلاده إلى عملاق اقتصادي إقليمياً، وهي الدولة الإقليمية الوازنة ذات الإطلالة العالمية». وأضاف: إن «مصلحة شعوب المنطقة، بما فيها الشعبان السوري والإيراني، هي في الخروج عن كل الحسابات الضيقة، والحفاظ على علاقات ثنائية، قائمة على السيادة والاحترام المتبادل والعلاقات الندية والمتكافئة، والذي لن يحققه في سورية إلا حل سياسي جدي يحقق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل سياسياً واقتصادياً- اجتماعياً، ويمهد لمحاربة الإرهاب جذرياً، ويحافظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويحقق سيادتها الكاملة أمام الدول الصديقة والمعادية على حد سواء، ويستعيد دورها ووزنها الإقليمي، ويحرر أراضيها المحتلة كافة».

من احتفالات الإيرانيين بالاتفاق النووي (أ.ف.ب)

في المقابل، قال متزعم «جبهة الأصالة والتنمية» (التابعة لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في سورية)، والتي تقاتل ضد الجيش العربي السوري في شمال البلاد، أن «هذا الاتفاق سيجعل المنطقة أكثر خطورة». ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن إياد شمسي، قوله: «مخاوفنا من هذه الصفقة ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة».

كما قال متحدث باسم الجبهة الجنوبية التابعة لميليشيا «الجيش الحر» عصام الريس، إن إيران تدعم النظام «بكل قوتها» في الوقت الراهن وأنه يخشى من ألا يكون الضغط الأميركي كافياً لمنع إيران من دخول الحرب. وأضاف: «نحن قلقون». إلا أن عضو الائتلاف المعارض لؤي الصافي قلل من تأثير الاتفاق النووي الإيراني الأميركي واصفاً إياه بـ«الثانوي»، ونقلت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء عن صافي قوله: إن «نتائج الاتفاق على الملف السوري ثانوية، وتتعلق بالدرجة الأولى بأثر الاتفاقية على إنعاش الاقتصاد الإيراني وتزايد قدرة إيران على الإنفاق لدعم مشروعها التوسعي في المشرق العربي»، نافياً أن تكون الاتفاقية مرتبط بحزمة سياسية تُحدد دور إيران الإقليمي، وقال: «ليس هناك تفاهم إيراني غربي على إعطاء إيران صلاحيات إضافية لزيادة نفوذها في منطقة المشرق كما يشاع في الإعلام العربي».

وحذّر من الأثر الاقتصادي للاتفاقية على أزمات المنطقة، وقال: «إن زيادة النفوذ ربما تأتي كنتيجة طبيعية في حال استطاعت إيران تطوير اقتصادها، لكن آثار الاتفاقية الاقتصادية لن تتجلى مباشرة، بل إلى ستحتاج بعض الوقت». واعتبر أن قدرة إيران على توسيع نفوذها ترتبط بصورة أكبر في الصراعات البينية الخفية بين الدول المناهضة للتوسع الإيراني، وبشكل خاص التوترات القائمة بين تركيا والدول العربية، والتوترات بين الدول العربية عموماً، وغياب إستراتيجية بعيدة المدى للتعاطي مع الخطر الإيراني لدى دول الخليج.

قولاً واحداً

الإنجاز الإيراني: المعاني والآفاق

القاهرة - فارس رياض الجيرودي

شأنه شأن الانعطافات الكبرى في التاريخ يضع الإعلان عن الاتفاق بين إيران والدول الست حول البرنامج النووي الإيراني، حداً بين مرحلتين سابقة ولاحقة، بما يعنيه ذلك من انقلاب في المعادلات والتوازنات والأولويات على مستوى صراعات الإقليم بل العالم، فالأهمية الإستراتيجية للإعلان لا تتعلق بالتفاصيل النووية ولا حتى بدخول إيران رسمياً إلى نادي الدول النووية كما سبق أن دخلته باكستان حليفة الغرب، من دون أن يعني ذلك أي تغيير جدي في توازنات القوى على الساحة الدولية، بل إن الأمر يتعلق في الحالة الإيرانية باضطرار الغرب بعد ٣٥ عاماً من محاولة فرض العزلة والحصار والحروب المباشرة وغير المباشرة على دولة تنتمي للعالم ثالث، إلى الاعتراف أخيراً بهذه الدولة كقوة كبرى وطرف مهم في الأسرة الدولية، لتكون إيران بذلك أول دولة في العالم يشرع لها مجلس الأمن والأمم المتحدة كامل حقوقها النووية السلمية، وأول دولة في العالم تخرج من تحت طائلة البند السابع بالجهود الدبلوماسية، وأول دولة في العالم يعترف رئيس الولايات المتحدة الأميركية في خطاب علني بأنها شكلت نداً ذكياً لبلاده، وليتم كل ذلك وإيران لا تزال ترفع ذات الشعارات السياسية التي رفعتها إبان ثورتها، والتي تسببت بالمواجهة التاريخية القاسية مع الغرب خلال العقود الثلاثة والنصف الماضية، ما يعني أتوماتيكياً وبالضرورة سقوط البرابوغندا التي كانت تلصق صفات الجنون والفشل بقيادة هذا البلد، وبقيادة أي بلد يجرؤ على تحدي السياسات الغربية في العالم، ما سيكون له تداعيات ضخمة على صعيد فتح الأفق أمام طموحات دول العالم الثالث الراغبة بالانعتاق والتحرر من أعباء التبعية السياسية والاقتصادية لدول العالم الغربي التي تفقد مركزيتها التاريخية في النظام الدولي بسرعة يوماً بعد آخر.

بالتأكيد لا يعني ما سبق أن الاتفاق يضع نهاية لصراع الغرب مع إيران، أو أننا سنكون إزاء تحالف غربي إيراني، كما تحاول أن تصور الدعاية السياسية الساذجة التي تطلقها الأنظمة العائلية المرتبطة تاريخيا ووجوديا بالغرب في عالمنا العربي، بل إن الترجمة السياسية الواقعية للإعلان عن الاتفاق بين إيران والدول الست الكبرى في العالم تتلخص بالاعتراف العالمي الناجز بإيران وبموقعها في معادلات الصراع الدولي كطرف أساسي، وبالتخلي النهائي عن فكرة حذف دورها، سواء كان ذلك عبر استهدافها بضربة عسكرية أو حصارها اقتصادياً أو عبر محاولة إسقاط حلفائها، وبالتالي نحن أمام نموذج شبيه بالاعتراف بمكانة الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى إثر الحرب العالمية الثانية، أو الاعتراف بالمارد الصيني في بداية عقد السبعينيات، وهو ما أشار إليه الرئيس الأميركي نفسه خلال خطابه الذي تلا إعلان الاتفاق، لكن ما يميز النموذج الإيراني كبلد متوسط العدد سكانيا ويقع خارج القارة الأوروبية البيضاء، البعد التحرري الذي ينطوي عليه، والذي سيجعله حالة ملهمة لشعوب وحكومات البلدان النامية في المنطقة وحول العالم، وبالتالي يشبه نجاح إيران بانتزاع الاعتراف ببرنامجها النووي نجاح مصر الناصرية في واقعة تأميم قناة السويس، وهو النجاح الذي أهلها لإطلاق مشروع على مستوى المنطقة سمي بالمد القومي العربي، وكما شكل نجاح مصر في تأميم قناة السويس ذعراً للقاعدة الاستعمارية في المنطقة (إسرائيل) ولأنظمة السلالات العائلية المرتبطة جذريا بالغرب وسياساته في منطقتنا، يسبب الاعتراف الدولي بإيران عبر بوابة الاعتراف بمشروعها النووي اليوم ذعراً مضاعفاً للأطراف الإقليمية ذاتها، فإيران التي تصر على لسان قادتها على خوض معركة وجودية مع الصهيونية والغطرسة الأميركية، أنجزت خلال فترة العقوبات ومحاولات العزل الماضية، بنية علمية وعسكرية ضخمة، واقتصاداً متيناً سيزيده رفع العقوبات الاقتصادية انتعاشاً، ما يعني فضيحة تاريخية ثقيلة لأنظمة السقوط العربية التي حاولت بإلحاح إقناع شعوبها خلال العقود العجاف السابقة منذ اتفاقية كامب ديفيد، بعقلانية سياسة الارتماء تحت الجزمة الأميركية وبفوائد التكيف مع الحالة الصهيونية.

أوباما يلقي كلمة في فيلاديلفيا (رويترز)

أوباما يدافع عن الاتفاق النووي أمام انتقادات الكونغرس

دافع الرئيس الأميركي باراك أوباما عن الاتفاق النووي، معتبراً أنه الطريق الأفضل لمنع طهران من الحصول على قنبلة نووية، وذلك رداً على انتقادات شديدة اللهجة من قبل زعماء الكونغرس.

وفي مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» نشرت أمس رفض الرئيس الأميركي الانتقادات التي يوجهها إليه الجمهوريون وبعض الديمقراطيين، قائلا: «إننا منعنا أي إمكانية لتطوير السلاح النووي من قبل إيران. نجحنا في توحيد المجتمع الدولي حول نظام العقوبات الأكثر فعالية والذي وجه ضربة قوية إلى الاقتصاد الإيراني، وأجبر طهران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات». وتابع أوباما: إن الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في فيينا يمثل «أفضل طريق لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، إذ تم تحقيق هذا الهدف بدعم المجتمع الدولي دون إشعال حرب جديدة في الشرق الأوسط».

وأكد أن الاتفاق يركز على الملف النووي فقط، وهو لا يشمل ما اعتبره أوباما «الأنشطة الإيرانية الضارة» في المنطقة وفي العالم برمته.

وأكد أنه يشاطر أعضاء الكونغرس قلقهم من احتمال أن يتيح رفع العقوبات لإيران فرصة «تمويل الإرهاب» لكنه أكد أن واشنطن ستعمل مع حلفائها في المنطقة ومنهم دول الخليج و«إسرائيل» لوضع حد لهذه الأنشطة التي لا علاقة لها بالملف النووي. وبحسب مراقبين فإن الإيرانيين في إطار الصفقة النووية مع الدول الست الكبرى، قبلوا ضرورة تأجيل تطبيق الاتفاق حتى موافقة الكونغرس عليه.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري أول من أمس أن الاتفاق النووي سيدخل حيز التطبيق في غضون ٩٠ يوماً بعد موافقة مجلس الأمن الدولي عليه.

وكان أوباما قد وقع في مايو الماضي على قانون يمنح الكونغرس ٣٠ يوماً لمراجعة أي اتفاق قبل أن يعلق عقوبات الكونغرس الأميركي بشرط أن يتسلم أعضاء الكونغرس الاتفاق بحلول ٨ يوليو، وفي حال تسلم الكونغرس الاتفاق بعد ذلك الموعد ستمتد فترة المراجعة إلى ٦٠ يوما. وبعد انتهاء هذه المهلة، سيتعين على أعضاء الكونغرس إما الموافقة على الاتفاق أو رفضه. وفي حال رفض الاتفاق، يمنح القانون الرئيس ٢٢ يوماً آخر لاستخدام حق الفيتو ضد قرار الكونغرس. ويمكن للكونغرس تجاوز الفيتو وتمرير القانون بغض النظر عن موقف الرئيس في حال صوت ما لا يقل عن ثلثي أعضاء كلا المجلسين لصالحه.

وكان أوباما حذر مراراً من أنه لن يسمح بإفشال الاتفاق وسيلجأ إلى حق الفيتو إذا اقتضت الضرورة.

روسيا اليوم

ظريف يؤكد أن مجلس الأمن سيصدر الأسبوع القادم قراراً يعترف ببرنامج إيران النووي وصالحي يرى أن «أجندة العلاقات الدولية ستتبدل»

أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن مجلس الأمن الدولي سيصدر قراراً يعترف فيه ببرنامج إيران النووي السلمي ويصدق على الاتفاق الشامل مع مجموعة «خمسة زائد واحد» خلال الأسبوع القادم.

وقال ظريف في تصريح له لدى وصوله والفريق النووي الإيراني المفاوض إلى مطار مهرآباد بطهران أمس: «لقد تمت مراعاة الخطوط الحمراء التي أوصى بها قائد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي في الاتفاق»، مشيراً إلى أن المفاوضات النووية لها أبعاد ومزايا كثيرة سيتم الإعلان عنها خلال الأيام القادمة.

وبيّن وزير الخارجية الإيراني أن اعتراف مجلس الأمن بالبرنامج النووي لإحدى الدول النامية لم يكن يتحقق إلا بمقاومة وصمود الشعب وإثبات أن أداة الضغط والغطرسة لم تعد فاعلة، مشيراً إلى أن الإيرانيين يقاومون العقوبات لكنهم في الوقت نفسه يظهرون مرونة أمام الحوار.

ولفت إلى استياء الكيان الصهيوني من التوصل إلى الاتفاق النووي، مشيراً إلى أن مسؤوليه أعربوا عن ذلك في مختلف وسائل الإعلام العالمية.

وأعرب المفاوضون الإيرانيون الذين عادوا أمس إلى طهران، عن ثقتهم بأن جميع الأطراف سينفذون هذا الاتفاق الذي نددت به «إسرائيل» ومعارضو الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وصرح ظريف: «سنتخذ إجراءات، و(القوى الكبرى) ستقوم بالأمر نفسه».

وأضاف متطرقاً إلى موعد بدء تطبيق النص: إن «هذا الأمر سيحصل خلال أربعة أشهر».

بدوره قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي: «إن أجندة العلاقات الدولية ستتبدل شيئاً فشيئاً بعد الإنجاز النووي حيث استطاع بلد نام أن يفتح لنفسه مجالاً بين الدول المتقدمة» مشدداً على أن التاريخ سيثبت أهمية هذا الإنجاز لإيران وللأطراف الأخرى والمجتمع الدولي أجمع.

وأشار صالحي إلى أنه كان لقائد الثورة الإسلامية وقيادته الحكيمة الدور المؤثر في المفاوضات النووية.

وأجرى الفريق النووي الإيراني على مدى ١٨ يوماً مباحثات مكثفة مع ممثلي مجموعة «خمسة زائد واحد» في العاصمة النمساوية فيينا حتى التوصل للاتفاق النووي التاريخي أمس.

بدوره أكد وزير خارجية النمسا سيباستيان كورتس أن إيران يمكن أن تكون حليفاً مهماً في محاربة الإرهاب بالمنطقة وأن الاتفاق النووي بينها وبين مجموعة «خمسة زائد واحد» يمكن أن يؤثر إيجاباً في قضايا المنطقة.

ظريف وصالحي خلال مؤتمر صحفي في مطار طهران مهراباد (أ.ف.ب)

وقال كورتس في مقابلة مع التلفزة النمساوية: إن «الاتفاق النووي سيعزز من مساهمة طهران في المشاركة والتنسيق والتعاون مع الغرب في مواجهة الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش وسيكون نقطة التقاء لوقف سباق التسلح النووي في العالم»، داعياً إلى تنفيذ جميع نقاط الاتفاق الذي اعتبره اختراقاً أظهر رغم تعدد الأزمات السياسية في المنطقة أن التغيير ممكن.

وكانت إيران والدول الست الكبرى أعلنت رسمياً أمس الأول في العاصمة النمساوية فيينا التوقيع على الاتفاق النهائي حول الملف النووي الإيراني الذي يضمن حق إيران بتخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية ودخول الأسواق العالمية باعتبارها بلداً منتجاً للمواد النووية وإلغاء الحظر والقيود المفروضة على عمليات التصدير والاستيراد التي فرضت عليها منذ ٣٥ عاماً.

هذا وصدرت مواقف رافضة للاتفاق التاريخي وخصوصاً من بعض الجمهوريين في الكونغرس الأميركي حيث علق السناتور جون ماكين إن «كل شيء يدعو إلى الاعتقاد أنه اتفاق سيئ»، على حين رأى رئيس لجنة الشؤون الخارجية إيد رويس الذي سيدير المناقشات في مجلس النواب أن «من الصعب تسويقه».

هذا وشكك القادة الجمهوريون وبعض الديمقراطيين في الكونغرس الأميركي بالاتفاق النووي التاريخي الذي أبرم مع إيران، معتبرين أنه يمنح طهران هامشاً واسعاً للمناورة ولا يحمي المصالح الأمنية الأميركية.

وكان بعض أعضاء الكونغرس أكدوا أنهم مستعدون لرفض الاتفاق لأنه لا يتضمن وقف عمليات التخصيب ولا يضمن عمليات تفتيش في أي وقت أو موقع.

ورأى المرشحون الجمهوريون للرئاسة الأميركية خلفاً لباراك أوباما أن الاتفاق يعزز سلطة الملالي في إيران بدلاً من التصدي لها.

وقال أحد هؤلاء المرشحين وهو جيب بوش: «هذه ليست دبلوماسية، هذه تهدئة».

وبعد إعلان أوباما دعمه للاتفاق بين الدول الست الكبرى وإيران الذي أبرم في فيينا بعد مفاوضات مضنية، بات الاهتمام في واشنطن منصباً على الكونغرس الذي يهيمن عليه الجمهوريون.

وقال رئيس مجلس الشيوخ جون باينر: إن الاتفاق «غير مقبول»، مؤكداً أنه إذا كان النص كما فهمه «فسنفعل أي شيء يمكن أن يوقفه».

وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بوب كوركر: «أبدأ بالتشكيك بعمق في أن الاتفاق يحقق فعلياً هدف منع إيران من الحصول على سلاح ذري».

وأضاف: إن الكونغرس «سيحتاج إلى التدقيق في الاتفاق ومعرفة إذا ما كان تطبيقه يستحق تفكيك نظام العقوبات الذي بني بجهود شاقة واحتاج إلى أكثر من عقد لإقامته».

في سياق متصل اعتبر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أمس أن الاتفاق حول الملف النووي الذي توصلت إليه إيران والدول الكبرى، دليل على وجود «إرادة مشتركة» لحل النزاعات في المنطقة ولا سيما في مواجهة تنظيم داعش.

وقال العبادي في تغريدة بالإنكليزية على موقع «تويتر»: إن «داعش يسعى إلى جر منطقتنا إلى نزاع دائم». وأضاف: إن «الاتفاق مع إيران يعبر عن إرادة مشتركة لإحلال السلام والأمن إلى منطقتنا».

(سانا - أ ف ب- وكالات)

الجامعة العربية تشدد على «أهمية» الاتفاق النووي مع إيران

اعتبر الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي أمس أن الاتفاق «المهم» الذي توصلت إليه إيران مع الدول الكبرى بخصوص برنامجها النووي يشكل «خطوة أولى» على طريق جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وأكد العربي في بيان «أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ودول ٥+١ حول برنامجها النووي باعتباره يشكل خطوة أولى نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية».

وطالب المجتمع الدولي بأن «يتحمل مسؤولياته بالضغط على إسرائيل لتنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وأن تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية».

ولفت العربي إلى أن المجتمع الدولي يجب أن «يتعامل بمعيار واحد وان يتوقف عن سياسة الكيل بمكيالين» في هذه القضية، معربا عن أمله في أن «يسهم هذا الاتفاق المهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة على اتساعها».

ونص الاتفاق الموقع في فيينا على إبقاء العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على تسلح إيران لخمس سنوات، مع إمكان منح مجلس الأمن بعض الاستثناءات. كما أبقى أي تجارة مرتبطة بصواريخ بالستية يمكن شحنها برؤوس نووية محظورة لفترة غير محددة.

من جهة أخرى أعربت وزارة النفط العراقية أمس عن عدم قلقها من احتمال ارتفاع صادرات إيران النفطية بعد التوصل إلى اتفاق حول ملف طهران النووي، ما قد يتسبب بتراجع إضافي في أسعار النفط الذي يمثل المورد الأساسي لبغداد. ويتوقع خبراء أن تساهم عودة صادرات النفط الإيرانية إلى السوق العالمية بتراجع إضافي في أسعار النفط، والذي يشكل ما نسبته ٨٢ بالمئة من واردات الموازنة العراقية.

وقال عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط العراقية لوكالة فرانس برس «موارد العراق ستكون أقل، لكن هذا الأمر تم أخذه في الحسبان».

وأضاف إن «العراق يعمل منذ فترة على زيادة الإنتاج والصادرات من أجل تعويض جزء من الخسائر بفرق الأسعار»، مشيراً إلى تمكنه من رفع معدل الصادرات إلى ثلاثة ملايين و١٨٧ ألف برميل يومياً خلال حزيران الماضي، وهو السقف الأعلى الذي يسجله العراق.

واعتبر جهاد أن عودة صادرات النفط الإيرانية ليست العامل الوحيد المؤثر على أسعار النفط العالمية، معتبراً أن حسم الملف النووي «سيؤدي إلى الاستقرار وزيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي في المنطقة، ومنها العراق». ويواجه العراق تحديات مالية متزايدة لاسيما في المجال العسكري، حيث تخوض قواته الأمنية معارك على جبهات عدة مع تنظيم داعش الذي يسيطر على مساحات واسعة من البلاد منذ حزيران ٢٠١٤.

أ ف ب

.. ووزير الخارجية الفرنسي يبرر موقفه السلبي خلال المفاوضات ويعلن أنه سيتوجه قريباً إلى طهران

أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أمس أنه ينوي زيارة إيران قريباً بعد إبرام الاتفاق التاريخي بين طهران والقوى الكبرى لإنهاء توتر مستمر منذ ١٢ عاماً ناجم عن البرنامج النووي الإيراني.

وقال فابيوس لإذاعة «أوروبا-١»: إن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف «دعاني من جديد أمس. دعاني من قبل ولم أقبل. قلت له سأذهب إلى إيران وهذا يعني أنني سأذهب إلى إيران».

ولم يحدد وزير الخارجية الفرنسي موعد هذه الزيارة التي قد تصبح واحدة من أولى الزيارات لمسؤولين غربيين إلى طهران بعد الاتفاق الذي أبرم أول أمس في فيينا. وشدد فابيوس على «الآفاق المهمة» التي تفتح للشركات الفرنسية بعودة إيران إلى الأسرة الدولية بعد الاتفاق، لكنه نفى أن تكون باريس دعمت هذا الاتفاق لأسباب تجارية أولاً.

وقال الوزير الفرنسي: إن «التجارة بالغة الأهمية، إنها تتيح النمو، إنه أمر مهم جداً للإيرانيين ومهم جداً لنا».

لكنه أضاف: إن «فرنسا كانت تتخذ موقفاً حازماً إيجابياً طوال فترة هذه المفاوضات، وعندما اتخذنا ورئيس الجمهورية (فرنسوا هولاند) قرارنا الإستراتيجي (بدعم الاتفاق) لم نتخذ هذا القرار لأسباب تجارية».

وتابع مدافعاً عن موقفه: «اتخذنا القرار لأسباب إستراتيجية لأننا أردنا تجنب الانتشار النووي وكنا نعرف أنه إذا توصلنا إلى اتفاق واتفاق متين جداً، فيمكننا تجنب هذا الانتشار».

وتحدث فابيوس من جهة أخرى عن مسعى مشترك مع نظيريه البريطاني والألماني فيليب هاموند وفرانك-فالتر شتاينماير لدى وزير الخارجية الأميركي جون كيري لتجنيب المؤسسات الأوروبية التي ستعقد صفقات بالدولار مع إيران تعرضها لملاحقات قضائية سبق أن واجهها في الولايات المتحدة مصرف «بي. إن. بي باريبا» في حال أعيد العمل بالعقوبات على إيران.

وقال فابيوس: إن «كثيرا من المصارف التي تعنى بتمويل استثمارات، لديها أيضاً فروع في الولايات المتحدة ولذلك تتعامل أحياناً بالدولار يجب أن نتوصل إلى إزالة الخطر الذي واجهه باريبا على سبيل المثال لأن العقوبات على إيران سترفع، لكنها يمكن أن تعاد إذا حصل خرق للاتفاق».

وأضاف: «تبادلنا رسائل مع جون كيري حتى لا تفرض على مؤسساتنا الأوروبية عقوبات وحتى تتمكن فعلا من القيام بنشاط تجاري مع إيران».

وبسكانها البالغ عددهم نحو ثمانين مليون نسمة، تشكل السوق الإيرانية مصلحة كبرى للشركات الفرنسية الكبيرة مثل شركتي صناعة السيارات بيجو وسيتروين ورينو والمجموعة النفطية العملاقة توتال.

وتحت تأثير العقوبات التي فرضت على الجمهورية الإسلامية، تراجعت قيمة المبادلات التجارية بين إيران وفرنسا إلى ٥٠٠ مليون يورو في ٢٠١٣ أي أقل بثماني مرات من حجم المبادلات في ٢٠٠٤، بحسب تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي.

ويقول صندوق النقد الدولي: إن الصين وكوريا الجنوبية أصبحتا في طليعة مزودي إيران في حين لا تحتل فرنسا سوى المرتبة السابعة بعد ألمانيا وإيطاليا فيما يتعلق بالدول الأوروبية.

أ ف ب

وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس